الحياة الطيّبة
السنة 28
العدد 56
شتاء 2024م

قراءة في كتاب «الجندر.. سقوط الفطرة وإحياء الشيطنة»

الشيخ غسَّان الأسعد[1]

بطاقة الكتاب:

- **اسم الكتاب:** الجندر سقوط الفطرة وإحياء الشيطنة
- **تأليف:** مصطفى شغيدل
- **بيانات النشر:** لا ط، لا م، لا ن، لا ت، 141 صفحة.

الكتاب من تأليف الدكتور مصطفى شغيدل، وهو من أساتذة الجامعة في العراق في كلّيّة الآداب في بغداد، كتب مجموعة من المؤلّفات تربو على عشرين كتابًا، وهو مثقّف ناشط، وقد عمل في مجال الإعلام، فكان مذيعًا، ومعدًّا، ومقدم برامج في بعض القنوات الفضائيّة.

ومن الكتب المهمّة التي ألّفها كاتبنا: الكتابُ الذي بين أيدينا بعنوان «الجندر... سقوط الفطرة وإحياء الشيطنة»، وهو كتاب صغير الحجم لا يزيد عن 142 صفحة، ولم يُذكر في النسخة التي بين أيدينا دار النشر ولا مكانه ولا تاريخه.

يستعرض الكتاب موضوعًا من أهمّ الموضوعات المطروحة في الساحة الفكريّة المعاصرة، وهو موضوع الجندر أو الجندريّة، وهي قضيّة أثارت ضجّة هائلة وصخبًا ونقاشًا وجدلًا في مختلف الميادين الفكريّة المعاصرة.

(1) باحث وأستاذ في جامعة المصطفى ﷺ العالمية في لبنان.

وقد اعتبر الكاتب أنّ هذه القضيّة تشكّل خطرًا كبيرًا على الهويّة العربيّة والإسلاميّة، وقد باتت تهدّد أمن الأمّة الاجتماعيّ والثقافيّ والدينيّ. ويكمن الخطر الأساس في تأثير هذه القضيّة على الأسرة العربيّة والمسلمة؛ وذلك لأنّ هذه القضية لها تداعياتها ومدياتها التي تتغلغل عميقًا في النسيج المجتمعيّ في البيئة العربيّة والإسلاميّة، ما يفتك بأحد أهمّ أسسه ومرتكزاته المتينة؛ وهو الأسرة، حيث إنّ المجتمع العربيّ والإسلاميّ -كما هو معلوم- يعتمد على الأسرة لضمان تماسك المجتمع وتكامله، وهو يعتمد في ذلك على شكل واحد للأسرة، بل هو الشكل الوحيد الذي يشكّل الأسرة وفق الرؤية العربيّة والإسلاميّة، بخلاف ما تدعو إليه الجندريّة من أشكال مختلفة للأسرة تقضي على وظيفتها وقدرتها وفاعليّتها في الحفاظ على تماسك المجتمع وانسجامه مع مقتضيات الفطرة والدين. وبناءً عليه؛ فالجندريّة -كما يرى الكاتب- تشكّل تحدّيًا خطيرًا للمجتمع العربيّ والإسلاميّ؛ وهي تشكّل كيانًا غريبًا لا ينتمي إلى بيئة المجتمع العربيّ ونسيجه العامّ.

ويرى الكاتب أنّ الجندريّة التي برزت اليوم كقضيّة مطروحة بقوّة في المجتمعات الغربيّة، والتي تشهد دعمًا غير مسبوق من المنظّمات العالميّة والدوليّة التي تحاول فرضها على المجتمعات الأخرى؛ تعمل في الواقع على مسخ الهويّة الإنسانيّة، وتتلطّى في ذلك خلف جملة من الدعوات المنمّقة؛ من قبيل حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل وضرورة تحريرها من هيمنته وسلطته كما يعبّرون.

هذا، وقد عالج الكاتب هذه القضيّة بشكل مفصّل في كتابه، حيث قسّمه في سبيل ذلك إلى مقدّمة وسبعة مطالب وخاتمة.

عرض الكاتب في المقدّمة إشكاليّة البحث وخطورة القضيّة التي يعالجها ومدى تأثيرها في المجتمع بشكل عامّ والأسرة بشكل خاصّ.

ويرى الكاتب في مقدّمة هذا الكتاب أنّ الحرّيّة أحد أهمّ مبادئ العيش على الأرض، ولا يمكن للإنسان أن يعيش بسلام دون أن يكون حرًّا، وعلى الرغم من ذلك، فإنّ المجتمعات المعاصرة تعيش اليوم حالةً من الوصاية التي تمارسها قوى الهيمنة الغربيّة، وتتمظهر بأشكالٍ مختلفة عبر المنظّمات والجمعيّات والهيئات المدنيّة التي تعمل ليل نهار على صناعة وتكوين هويّة عالميّة لا تقبل الاختلاف ولا تحترم ثقافات الشعوب وتقاليدها وهويّتها الدينيّة؛ بل تحاول هذه الهيئات فرض أنموذجها الحضاريّ على الشعوب كافّة، وبخاصّة في ما يرتبط بقضايا الأسرة والمجتمع. والمشكلة الكبرى أنّ بعض الشعوب باتت تعيش حالة من الاستلاب والانهزام الثقافيّ والحضاريّ في ظلّ الهيمنة الحضاريّة التي يمارسها الغرب اليوم. ومن أخطر القضايا التي تحاول هذه المنظّمات نشرها والترويج لها في وسائل الإعلام ووسائل التواصل المختلفة: مسألة الجندر والقضايا المرتبطة بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل مطلقًا، فضلًا عن قضيّة الشذوذ التي اعتبروها جزءًا لا يتجزّأ من حرّيّة الفرد التي ينبغي احترامها؛ وهي قضايا تمسّ بنواة المجتمع وهيكله، وقد اعتبرها الكاتب محاولات لشيطنة المجتمعات.

أمّا المطلب الأوّل فقد عالج فيه جملةً من المباحث تحت عنوان «الجندر: المفهوم والـدلالات»، حيث يتضمّن عددًا من المسائل؛ مثل: مفهوم النوع الاجتماعيّ وفلسفته ومرتكزاته، وأهمّ الرؤى التي تحملها الجندريّة، ومنها المساواة والعدالة وحقوق المرأة...، وذلك انطلاقًا من النظريّة الجندريّة لهذه القضايا.

وقد عرض الكاتب تعريف صندوق الأمم المتّحدة الإنمائيّ للمرأة، وكذلك منظّمة الصحّة العالميّة للنوع الاجتماعيّ، ويشترك التعريفان في نفي كون البنية الفيزيولوجيّة هي المحدّد للنوع، وهذا ينعكس بشكل مباشر على تحديد وظائف المرأة والرجل، باعتبار أنّ هذه المنظّمات، تبعًا لرؤيتها للنوع الاجتماعيّ (الجندر)، تعتبر أنّ أدوار كلٍّ من الرجل

والمرأة هي أدوار محدَّدة اجتماعيًّا، وتتحدّد بالتعليم والتربية والتنشئة، وهي عرضة للتغيّر مع مرور الزمن؛ بل تتباين تباينًا شاسعًا بين الثقافات المختلفة[1].

ويمكن القول إنّ هذه التعريفات للنوع الاجتماعيّ تختصر القضيّة الجندريّة برمّتها، حيث إنّ الفارق بين الذكر والأنثى يكمن في الثقافة والتربية الاجتماعيّة، وفي العادات والقيم والبنى السياسيّة والدينيّة والاجتماعيّة الحاكمة في كلّ بلد، وبالتالي فالفوارق الفيزيولوجيّة لا تحدّد الذكورة والأنوثة، ولا تحدّد أدوارهما ووظائفهما تبعًا لذلك. وبعبارة أخرى: فالذكورة والأنوثة إنّما يختارها الإنسان الفرد بنفسه، ولا تكون محدّدة منذ الولادة؛ فإذا كان الإنسان يشعر أنّه ذكر فهو كذلك، وإذا كان يشعر أنّه أنثى فله الحقّ في أن يكون كذلك أيضًا، وبالتالي فقد يختار الإنسان نوعه (ذكرًا أو أنثى) ثمّ يعدّل رأيه في ما بعد تبعًا لما قد يشعر به؛ لأنّ النوع في الواقع هو نتائج عوامل نفسيّة واجتماعيّة لا فيزيولوجيّة.

وبناءً على ما ذكرناه يتّضح أنّ الجندر هو المفهوم الذي يوضح العلاقة بين المرأة والرجل على أساسٍ اجتماعيٍّ وثقافيٍّ ودينيّ؛ وهي عوامل وفوارق صنعها البشر بأنفسهم على مدى تاريخ حضارتهم الطويل.

ومن هنا أضحت الجندريّة مدخلًا ضروريًّا ومرتكزًا أساسيًّا من مرتكزات الدعوة إلى تحرّر المرأة ومساواتها المطلقة مع الرجل، وهي الشعارت التي تحمل النسويّة لواءها.

ومن هنا يتّضح الفرق بين الجندر والجنس، فالجنس عبارة عن مجموعة من المميّزات الجنسيّة الثابتة والمرتبطة بالجانب البيولوجيّ دون الجانب الاجتماعيّ للفرد، والجنس يبقى ثابتًا تبعًا للأعضاء البيولوجيّة المميّزة، بخلاف الجندر الذي يتّسم بالمرونة وإمكان التبديل والتبدّل.

(1) انظر: الكتاب، ص9.

ولا شكّ في أنّ هذه النظرة إلى النوع سوف تنعكس على الأدوار المنوطة بكلٍّ من المرأة والرجل، فالنظريّة الجندريّة تدعو إلى التخطيط للمساواة المطلقة بين المرأة والرجل حتّى في الأدوار والوظائف؛ باعتبار أنّ الأدوار المتعارفة هي أدوارٌ صنعتها البيئة والثقافة المجتمعيّة، وهي لا تخضع للفارق البيولوجيّ؛ ولذا فالطفل إنّما يعي ذكوريّته ويتصرّف على أساسها بناءً على ما يكسبه من تعاليم الأب والأمّ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأنثى، فكلٌّ منهما يؤدّي وظائف وأدوارًا مختلفة بحسب ما يتمّ تلقينه له أو لها في البيت أو في المدرسة، ويفرض عليهما المجتمع ما يتوقّعه من كلٍّ منهما. وليس ذلك راجعًا، بحسب رؤية دعاة الجندريّة، إلى جنس الطفل ومميّزاته البيولوجيّة.

ويعدّد الكاتب في هذا المجال جملةً من الأسس التي تقوم عليها النظريّة الجندريّة، والتي تسعى إلى تحقيقها؛ ومنها:

1. ضرورة النظر إلى النوع الاجتماعيّ دون الجنس البشريّ في ما يتعلّق بالفروقات، ويما أنّ المجتمع البشريّ قد فرض على مدى التاريخ جملةً من الفروقات بين الذكر والأنثى، فإنّ الهدف الأساس للجندريّة هو إلغاء هذه الفروقات وتحقيق ما تراه عدالة في منح الفرص المتكافئة لكلٍّ منهما، دون مراعاة أيّ تمايزٍ بينهما؛ لأنّ التمايز قائم بحسب الجندريّة على تلقينات اجتماعيّة ناشئة من هيمنة تاريخيّة للرجل على المرأة، فلا بدّ من منح المرأة القوّة والفرصة لتتمكّن من إبراز نفسها، ولا بدّ من تمكينها لتكون متساوية في الحقوق والإمكانات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وهذا كلّه إنّما يحتاج إلى تغيير في البنية الاجتماعيّة والدينيّة في المجتمعات البشريّة[1].

(1) انظر: ص26.

2. بناءً على ما اتّضح من رؤية الجندريّة للنوع الاجتماعيّ، فإنّ هذا سينعكس بطبيعة الحال على رؤية الجندريّة للوظائف الاجتماعيّة للمرأة والرجل، فترى الجندريّة أنّ الوظائف متساوية، ولا يمكن تقسيم الوظائف في المجتمع الإنسانيّ على أساس التمايز الجنسيّ؛ لأن النوع الإنسانيّ واحد، فلا بدّ من التوافق على الوظائف، وهذا يحتاج إلى تحرير المرأة من هيمنة الرجل وسلطته وقوامته على المرأة.

3. انطلاقًا من الدعوة إلى تحرّر المرأة، برزت في هذا المجال دعوات إلى تحرير المرأة وتأكيد ملكيّتها لجسدها، وبالتالي فهي حرّة في أن تفعل به ما تشاء، فانتشرت على إثر ذلك الدعوات إلى التعرّي والإباحيّة الجنسيّة وحرّيتها في أن تعاشر أكثر من رجل واحد، وغيرها من الدعوات المنافية للفطرة الإنسانيّة تحت شعار التحرّر.

4. ومن الأسس التي دعت إليها الجندريّة: إنكار كون الأمومة وظيفةً للمرأة، فحتّى لو أنجبت المرأة طفلًا فهذا لا يعني أنّ الأمومة وظيفتها، وكلّ ما يُحكَى عن غريزة الأمومة عند الأنثى هي محض خرافة برأيهم، وهي خرافة ناشئة من التربية الاجتماعيّة التي لا بدّ من تجاوزها.

5. ومن أخطر الأسس التي ذكرها الكاتب في ما يتعلّق بنظريّة الجندريّة: ما يرتبط بنظرة الجندريّة إلى الأسرة وتكوينها، حيث إنّ الجندريّة، وانطلاقًا من رؤيتها في المساواة بين الجنسين في الوظائف والأدوار، ومنها الأسرة وبنيتها؛ ترى أنّ تكوّن الأسرة من الأب والأمّ هو جزء من ثقافة بشريّة لا أساس لها، وبالتالي يمكن للأسرة أن تتشكّل من رجلين أو من رجل وأنثى، أو من أنثى وأنثى، بل حتّى من فردٍ واحد.

ويؤكّد الكاتب في هذا المجال على مخالفة هذه الأسس للدين الإسلاميّ الذي حدّد مجموعةً من الوظائف المنسجمة مع هويّة المرأة والرجل،

وبما يتناسب مع إمكانيّات كلٍّ منهما[1].

أما في المطلب الثاني، فقد عمل الكاتب على دراسة وثائق الأمم المتّحدة ومؤتمراتها واتّفاقياتها المختلفة التي ترتبط بقضيّة الجندر، مضافًا إلى تلك الاتفاقيّات المتعلّقة بحقوق المرأة ومساواتها والمطالبة بتمكينها وإعطائها المجال والفرص المناسبة لإثبات كينونتها وحضورها.

ومن هذه الاتّفاقيّات تلك الاتّفاقيّة التي تُعرَف باسم "اتّفاقيّة السيداو»، والتي تعتبر من أهمّ الاتّفاقيّات في ما يخصّ حقوق المرأة. وقد أشار الكاتب إلى خطورة هذه الاتّفاقيّة، لما لمدياتها من تأثير كبير على جملةٍ من القضايا الحسّاسة، وبخاصّة أنّ هذه الاتّفاقية نالت موافقة أكثر من 160 دولةً في العالم. ويكمن الخطر الأساس في هذه الاتّفاقيّة في ما تضمّنته من بنودٍ وتوصيات ومقرّرات مخالفة للتشريع الإسلاميّ، وبخاصّة في تلك المجالات التي ترتبط بالأسرة وشكلها. ويمكن ذكر بعض هذه النقاط في الآتي:

1. إلغاء قوّاميّة الرجل على المرأة بل على الأسرة بشكل عام.
2. منع تعدّد الزوجات.
3. عدم تجريم العلاقة الجنسيّة خارج إطار الزوجيّة.
4. المساواة بين الذكر والأنثى في الميراث.
5. صحّة نسبة الأولاد إلى أمّهاتهم.

وبعد بيان مخاطر هذه الاتّفاقيّة، استعرض الكاتب مجموعة من المؤتمرات الدولية التي تنصّ في مجموعة من البنود على توصيات وقرارات تخالف الشريعة الإسلاميّة، وتؤكّد على اتّباع السياسات الجندريّة،

(1) انظر: ص29.

وهذا مؤشّر واضح على دور المنظّمات الدوليّة والأمم المتحدة في دعمها المباشر والفاعل في نشر مفهوم الجندر وتدعيمه.

ومن أهمّ المفاهيم التي استشعر الكاتب خطر نشرها ودعمها: مفهوم تمكين المرأة، وقد أشار الكاتب إلى أنّ ترجمة هذا المصطلح جاءت ملطّفةً، حيث استُعمل للتعبير عن هذا المصطلح كلمة «women empowerment»؛ أي تقوية المرأة، بينما مصطلح التمكين يفترض أن يكون ترجمة لكلمة «women enabling»، ومن الواضح أن ثمّة فرقًا واضحًا بين التمكين والتقوية، وكأنّ المطلوب في الواقع هو تقوية المرأة على الرجل للتغلّب عليه في حلبة صراعها معه.

وقد أشار المصنّف إلى أنّ المراد من مصطلح تمكين المرأة هو تهيئة جميع الظروف المطلوبة لجعل المرأة مساوية للرجل في جميع الميادين، سواءً أكان على مستوى الدور والوظيفة، أم على مستوى الفرص والإمكانيّات، والخطر الأكبر، برأي الكاتب، يكمن في أنّ هذا المفهوم يطال في تأثيره نواة الأسرة وقوامها، وهي التي تمثّل مصدر قوّة المجتمع وتماسكه.

وأمّا المطلب الثالث من الكتاب فقد جاء تحت عنوان «الجندر وما وراءه... تلك الحكاية المشؤومة»، حيث حاول الكاتب أن يبيّن في هذا المطلب العلاقة القائمة بين نظريّة الجندر ومجموعة من المفاهيم الأخرى التي تمثّل بدورها خطرًا داهمًا على المجتمع والأسرة، مؤكّدًا على تعارض أهداف الجندريّة مع الفطرة الإنسانيّة. ويكمن الخوف الأكبر من هذه النظرية في كونها تظهر أمامنا وتَرِدُ إلينا متزيّنةً بشعارات خادعة وموهمة، تجذب إليها الأنظار بعناوين برّاقة، وتخفي داخلها مخاطرها وأهدافها الخفيّة، ومنها على سبيل المثال: شعار الدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، والدعوة إلى تحريرها من سلطة الرجل وهيمنته، والحال أنّ هدفها الأساس هو نخر جذع الأسرة وهدمه، ومنها إلغاء دور الأمومة واعتبارها

وظيفة عامّة يمكن للأب أن يقوم بها كما يمكن للأمّ أن تقوم بها، فلا فرق بينهما من هذه الناحية، فالأمومة بالنسبة إلى المرأة مجرّد وهم خادع.

وكذلك فمن أهدافها إلغاء دور الأب في الأسرة، حيث يتحوّل الرجل بموجب الجندريّة وتعاليمها من زوج وأب إلى مجرّد شريك في عقد الزوجيّة.

وأمّا المطلب الرابع فقد جاء تحت عنوان «تساؤلات مع النوع الاجتماعيّ/ الجندر»، ويشدّد الكاتب في هذا المطلب على بيان جملة من المخاطر الحقيقيّة للتحوّلات التي أحدثتها نظريّة الجندريّة التي اعتبرها الكاتب الراعي الأساس لنشر جملة من المفاهيم المنحرفة والمشوّهة؛ مثل نشر ثقافة الشذوذ التي يحلو للجندريّة وأتباعها التعبير عنها بـ«المثليّة»، ونشر ثقافة التحرّر الشهوانيّ التي تبيح للإنسان أن يفعل ما يحلو له طالما أنّ ذلك يحقّق له اللذّة ويشبع رغباته.

وأمّا المطلب الخامس فقد جاء تحت عنوان «مفهوم الجندر وجذوره وتيّاراته الفكريّة»، حيث يشير الكاتب في هذا المطلب إلى الجذور الفكريّة للجندريّة، ويعتبر أنّ كتاب «الجنس الآخر» للكاتبة الفرنسيّة سيمون دي بوفورا يمثّل الدستور المؤسّس للحركة النسويّة في العالم، وتؤكّد فيه على أنّ المرأة لا تولَد امرأة وإنّما المجتمع هو من يجعلها كذلك؛ ولذا فقد سعت الكاتبة إلى تحرير المرأة من أيّ سلطة أو قيد يحدّ من حرّيّتها.

وقد أشار الكاتب إلى أنّ مصطلح الجندر ظهر لأوّل مرة في سبعينات القرن العشرين وجرى اعتماده في وثائق الأمم المتّحدة الدوليّة لأوّل مرّة في العام 1994م، وذلك في مؤتمر القاهرة للسكّان. كما أكّد الكاتب على أنّ ظهور المصطلح ترافق مع بروز جملة من الحركات التي تدعو إلى تحرير المرأة وتمكينها؛ ومنها: النزعة الأنثويّة المتطرّفة، حركة التمركز حول الأنثى، الجندريّة الليبراليّة، الجندريّة النسويّة، وغيرها من الحركات

التي ساعدت وساهمت بأشكال مختلفة في تهيئة الأرضيّة اللازمة لنشر الجندريّة.

ثمّ عمل الكاتب على تقديم بيان مختصر لجملة من النظريّات التي برزت في العقود الأخيرة، والتي كان لها تأثيرها في تطوّر مفهوم الجندريّة والمفاهيم المرتبطة به، كالجنوسة وقضايا تحرير المرأة وحقوقها، مؤكّدًا على أهمّيّة ومركزيّة مفهوم تمكين المرأة في نظريّة الجندريّة.

وأمّا المطلب السادس فقد جاء تحت عنوان «الهويّة الجندريّة»، وأشار الكاتب فيه إلى مصدر تكوّن الهويّة الجندريّة، وذكر الآراء المذكورة في السنّ الذي يحدّد فيها الطفل هويّته الجندريّة، مضافًا إلى النظريّات المطروحة في كيفيّة تشكّلها والعوامل المؤثّرة في تحديدها؛ ومنها: الطبيعة أو الطبع، ويرتبط هذا العامل بالبعد البيولوجيّ والفطريّ وما يفرزه جسم الفرد من هرمونات ذكوريّة أو أنثويّة. والعامل الثاني هو العامل الاجتماعيّ والتربية المحيطة بالفرد. وكذلك اللغة التي تمثّل عاملًا ثالثًا في المقام؛ لما تتضمّنه من ضمائر التأنيث والتذكير، وأخيرًا التعلّم المجتمعيّ؛ حيث يتعلّم الأطفال هويّتهم الجندريّة.

ويشير الكاتب إلى أنّ دعاة الجندريّة يرون أنّ التعرّف على الهويّة الجندريّة هو عمليّة متتابعة وليست حدثًا واحدًا.

هذا، وقد أشار الكاتب إلى التفسيرات النظريّة لتطوّر مفهوم الجندر، وعرض في هذا السياق جملةً من النظريّات؛ ومنها:

- **نظريّة التحليل النفسيّ:** وهي النظريّة التي اعتبرت أنّ الهويّة الجندريّة يتمّ اكتسابها في عمر الخامسة، وذلك أثناء محاول الطفل اكتساب سمات والده أو والدتها.
- **نظريّة التعلّم الاجتماعيّ:** تؤكّد هذه النظرية على أنّ الطفل يتعلّم هويّته الجندريّة تمامًا كما يتعلّم سلوكيّاته الأخرى ويكتسبها،

فالطفل يتعلّم من خلال الملاحظة تلك السلوكيّات التي يراها ملائمة لذكوريّته أو لأنوثتها.

- **النظريّة المعرفيّة التطوّريّة**، ويرى أصحاب هذه النظريّة أنّ الأطفال يطوّرون وعيًا معرفيًّا خاصًّا بهم، وهذا الوعي المعرفيّ هو الذي يحدّد هويّتهم الذكوريّة أو الأنثويّة، وبناءً على هذه النظريّة فالطفل هو الذي يبرز هويّته الجندريّة ويحاول إثباتها أمام الآخرين وإبرازها في سلوكيّات ملائمة. كما يرى أصحاب هذه النظريّة أنّ تشكّل هذا الوعي يبدأ في الثانية من العمر وليس قبل ذلك.
- **نظريّة السيكما الجندريّة**، حيث تُحدَّد الهويّة الجندريّة وفقًا لهذه النظريّة استنادًا إلى أطر مرجعيّة معرفيّة تعكس خبرات الأطفال الاجتماعيّة، فتكون هذه النظريّة محاولةً للجمع بين النظريّتين السابقتين، فلا تحصر الهويّة بالتعلّم الاجتماعيّ ولا بالتطوّر المعرفيّ المرجعيّ، بل تجمع بينهما تقريبًا.
- **النظريّة الخامسة، وهي نظريّة المخطّطات الجنسيّة**، وتستند إلى وعي الطفل بهويّته استنادًا إلى الاستدلالات المعقّدة التي يجريها الطفل لخصائص الذكورة والأنوثة، حيث يشاهد الطفل خصائص الذكورة والأنوثة في المجتمع من حوله، ويستدلّ على خصائص الذكورة من خلال عمليّة أشبه بالتعميم، فيعتبر أنّ السلوك الذي يراه من أحد الذكور هو السلوك الذي يفعله جميع الذكور، وكذلك الإناث. والجدير بالذكر أنّ هذه العملية لا تحدث مرّةً واحدة، بل كلّما تقدّم الطفل في العمر زادت استدلالاته تعقيدًا، حتى إنّه يتمكّن من توقّع السلوك من الذكور أو الإناث استنادًا إلى استقرائه لسلوكيّات أفراد ذلك النوع، فيظهر عامل التوقّع المستقبليّ.

ثمّ عرض الكاتب المطلب السابع تحت عنوان «مصطلحات الهويّة الجنسيّة والجنسيّة الاجتماعيّة (الجندريّة)» ذاكرًا مجموعةً من المصطلحات الخاصّة والمرتبطة بالجندريّة وما يرتبط بها، وقدّم لها تعريفًا مختصرًا؛ ومن تلك المصطلحات:

أبروسكشوال، أكويرسكشوال، أكويسكشوال، عدم الميل الجنسيّ، مسترجلة، متوافق الجندر، ستنسرمارتيفتي، سيسكسزم، الاختلاء، الكوكبة، متحفظ، دايك، معياري الجندر، مغاير الجندر، هوموفوبيا، هوموفلكسبل، كوير(أحرار الجنس)...

وقد عرض الكاتب خاتمة استعرض فيها مجموعة من الإشكالات والاعتراضات التي عرضها أحد النوّاب في مجلس التشريع العراقيّ، وذلك على المشروع الذي أرسل إلى رئاسة الجمهوريّة العراقيّة، وتركّزت الاعتراضات على التحذير من خطورة المشروع على الدعوة إلى التحرّر والإباحيّة الجنسيّة، والشذوذ وغيرها من السلوكيّات المنحرفة التي تشكّل خطرًا على المجتمع العراقيّ، فضلًا عن تعارضها مع الشريعة الإسلاميّة ومع الفطرة الإنسانيّة السليمة.

وأخيرًا اعتبر الكاتب أنّ الواجب على كلّ مسلم أن يواجه هذه الانحرافات بكلّ ما أوتي من قوّة وأن يستفيد من مختلف الوسائل المتاحة للوقوف في وجه هذا المدّ غير الشرعيّ كما وصفه. وفي هذا السياق دعا إلى العمل على تحقيق أعلى مستوى من الوعي في مواجهة هذه النظريّة وما يرافقها من دعوات مشبوهة، وبخاصّة بين الشباب؛ وذلك للحدّ من انتشارها بينهم، باعتبار أنّ الشعارات التي ترفعها تتمتّع بجاذبيّة خاصّة، فينبغي فضح زيفها وإظهار مخاطرها وحقيقتها البشعة.

ودعا الكاتب إلى التصدّي لهذه النظريّة بشتّى الطرق على اختلافها، وإلى عدم التأخّر في التصدّي لها لأنّنا إذا لم نتحرّك اليوم فستكون الفرصة

قد ضاعت، لأنّ هذه النظريّة بشعاراتها سوف تجتاح مجتمعاتنا وأسرنا وعقول شبابنا وأطفالنا.

عرض نقديّ

يتميّز الكتاب بوضوح العبارة وسلاسته، حيث يخلو من التعقيد ويبتعد عن المصطلحات غير الواضحة، بل يشتمل الكتاب على توضيح جميع المصطلحات التي ترتبط بمسألة الجندر تقريبًا، وكذلك الأمر في بيانه للنظريّات المرتبطة بها، فقد كان عرضه واضحًا يخلو من التشويش أو الاضطراب.

ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من أنّ موضوع الجندريّة غامض نوعًا ما، باعتبار أنّه مصطلح نشأ حديثًا، إلّا أنّ الكاتب نجح في شرح المفهوم وبيان مدياته وعلاقته بكثير من المفاهيم الأخرى.

وأمّا على مستوى الأسلوب فقد ابتعد الكاتب قليلًا عن اللغة العلميّة النظريّة أو التخصّصيّة، ولكنّه في الوقت نفسه لم يستعمل أسلوبًا خطابيًّا ولم يستعمل أسلوب التهجّم أو الخطاب المتطرّف والقاسي.

وعلى الرغم من هذه الإيجابيّات التي يتمتّع بها الكتاب، فهذا لا يعني أنّه يخلو من الإشكالات. ويمكن بيان بعض الإشكالات بشكل مختصر في الآتي:

1. **الأخطاء اللغويّة:** يمكن للقارئ الكريم أن يلاحظ وجود جملة من الأخطاء اللغويّة والطباعيّة.
2. **التكرار:** حيث تكرّرت بعض المفاهيم والمعاني عدّة مرّات إمّا بأساليب مختلفة وإمّا بالأسلوب نفسه. ولعلّ الكتاب عبارة عن مقالات متفرّقة جُمعت في كتاب واحد، ولذلك وقع التكرار في بعضها.
3. **تقسيم الكتاب:** تمّ تقسيم الكتاب إلى سبعة مطالب، وهي متفاوتة في

الحجم، ولا يوجد بينها ترتيب منطقيّ، وكان ينبغي تقسيمها بطريقة منهجيّة واضحة.

4. التداخل بين المطالب في الكتاب، حيث نجد أنّ بعض العناوين قد تمّت معالجتها في أكثر من مورد من الكتاب تحت العنوان نفسه. أو أنّ الترتيب المنهجيّ يفترض تقدّم أحد المطالب وتأخّر آخر، وهذا يقوّي الظنّ بأنّ الكتاب كان في الأصل مجموعة مقالات متفرّقة وتمّ جمعها فاستلزم الوقوع في هذا النوع من التداخل.

5. على الرغم من أنّ الكتاب يتضمّن قائمة بالمصادر والمراجع، إلا أنّ الكتاب يخلو من الإرجاعات والإحالات المرجعيّة، وبالتالي فالقارئ لا يمكنه التدقيق في المصادر التي اعتمد عليها الكاتب في نقل أفكاره، ولا يمكن للباحث الذي يريد الاستفادة من الكتاب أن يستند إليه مع خلوّه من هذه الإحالات، وهذا خطأ علميّ لا ينبغي أن يقع فيه.